

# الجمالي: معارضتي للاوتوستراد الذي يقطع التواصل بين طرابلس والميناء كانت أحد أسباب استهدافي

## خضر السبعين

منذ انتهاء ولايته في رئاسة مجلس بلدية طرابلس قبل حوالي ثلاثة اشهر فان الرئيس السابق المهندس رشيد الجمالي، فضل الابتعاد عن الظهور الاعلامي كي لا يكون محرراً في الحديث عن بعض القضايا، لكن الجمالي تجاوب مع طلب «التمدن» اجراء حوار معه يدور بشكل أساسي حول قضية «التسرب المدرسي» هذا الملف الذي كان، وما يزال، يشغل حيزاً كبيراً من اهتماماته.

حول موضوع التسرب المدرسي قال الجمالي: «ابدأ بالتأكيد على ان الشباب هم مستقبل المدينة، ويقدر ما يملك هؤلاء الشباب من كفاءات ومؤهلات بقدر ما يشق المستقبل او يظلم. الواقع القائم في طرابلس نتيجة الفقر اولاً وتداعياته ثانياً تظهر ان معدلات التسرب المدرسي مرتفعة جداً وتفوق، بفارق كبير، كل ما هو متعارف عليه في لبنان. متوسط التسرب في طرابلس يتجاوز نسبة ٤٤ بالمائة بين الشباب من ١٤ الى ١٨ سنة، وترتفع هذه النسبة في مناطق الحرمان في المدينة الى حوالي ٥٨ بالمائة (التبانة تحديداً). هذا الواقع يدفع بالوف الشباب الى الشوارع تاركين التعليم من أجل فرص عمل صغيرة ومحدودة تنتهي بالقاء هؤلاء في الشوارع».



الرئيس السابق لبلدية طرابلس رشيد جمالي

المهني المعجل للشباب. ان تدرب البلدية في هذا المشروع ما بين ٥٠٠ الى ٧٥٠ متدرباً سنوياً فان ذلك يساهم في حل المشكلة على مدى بضع سنوات ما يؤدي الى انخفاض نسبة التسرب».

واوضح الجمالي ان البلدية «خصصت مبنى مستقلاً لأن الجهات الدولية التي تعاملت معنا في هذا المجال اكدت وجود حاجة الى ذلك، لان اي جهة دولية لا تستطيع تقديم مساهمة جدية الا بوجود ضمانة لاستمراريتها، اي وجود مؤسسة حقيقية داخل البلدية تتمتع بقدر من الاستقلالية، لذلك اقمنا هذا المبنى».

اعتقد ان التسرب المدرسي والخطوات التي بدأتها البلدية للتعاطي مع هذه المشكلة يشكّلان قضية رئيسية في حياة المدينة، وأمل ان يواصل المجلس الجديد ما بدأناه وان يطوره وينميها».

## أسباب التسرب

وحول الاسباب التي تؤدي الى التسرب المدرسي وكيفية التصدي لها قال الجمالي: «الوضع الاقتصادي في طرابلس هو السبب الرئيسي للتسرب، هناك فقر واسع الانتشار، وفق تقدير وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة الامم المتحدة للتنمية الصادر في نهاية عام ٢٠٠٨ والذي يشير الى ان ٥٧ بالمائة من سكان طرابلس هم دون حد الفقر. هذا الفقر ينتج مشكلات كثيرة منها

المشروع الاهم، الذي أرجو ان يوليه المجلس البلدي الحالي الاهتمام، هو مشروع تأهيل الشباب المتسرب الذي بدأ في نهاية العام ٢٠٠٨ بعد اعداد البرامج اللازمة لتدريب هؤلاء الشباب على مدى عام ونصف العام، ولم تكن، وقتها، نملك مكاناً، توافقنا مع وزارة التربية على استخدام مهنية القبة مؤقتاً حيث دربنا ثلاث مجموعات، واخترنا، بداية، المهن المتعلقة بالبناء والانشاءات نظراً لتوافر فرص العمل في هذه المهن من جهة، ونظراً لعلاقة هذا القطاع بالبلدية».

كانت مدة الدورة ستة أشهر، وكان شركاؤنا (على المستوى الفني) منسقة «الرون الب» الفرنسية التي استفدنا من خبراتها وتجربتها في هذا المجال وكذلك تدريب المدربين في فرنسا. وكل الذين تخرجوا في أول دورتين (قريباً كثير منهم تزوجوا واستقرت اوضاعهم الاجتماعية والمادية. وعلى الرغم من ان هذا البرنامج مكلف فقد قرر المجلس البلدي (السابق) الاستمرار فيه وخصص مبنى للتدريب المهني، انتهى تأهيله مع نهاية ولاية المجلس السابق، ومساحته حوالي ١١٠٠ متر مربع، ويستطيع استيعاب عدد كبير من الطلاب، وهو مخصص للتدريب

## عشرة آلاف متسرب

يقول الجمالي: «هناك اليوم أكثر من عشرة آلاف شاب طرابلسي (١٤ - ١٨ سنة) هم في شوارع المدينة غاضبون، ناقمون، محبطون وياشون. هذا الواقع بقي حتى وقت قريب خارج اطار المعالجات، فالدولة بكل مؤسساتها لا تملك الامكانيات لمعالجة هذا الموضوع ولا توليه الاهتمام اللازم. واذا استمرت هذه الظاهرة فانها تحمل في ثناياها الكثير من المخاطر على مستقبل المدينة واستقرارها، كما تحرمها من طاقات وكفاءات هؤلاء الشباب فيما لو اتيح لهم التعليم واكتساب المهارات اللازمة».

## التدريب المهني المعجل

اضاف: «التسرب المدرسي شكل هاجساً كبيراً للمجلس البلدي السابق وليس لي وحدي، فقد كنت متوافقاً مع زملائي في المجلس على ان هذه الظاهرة تحمل الكثير من المخاطر بالإضافة الى مخاطر وجود هؤلاء الشباب في الشوارع التي تتمثل في كل اشكال الانحراف (المخدرات، التطرف الديني، جرائم الاحداث...)». أخذنا العديد من الخطوات في مواجهة هذه المشكلة من ضمنها تقديم اراض من املاك البلدية بهدف انشاء مدارس في المناطق الفقيرة بشكل خاص. ولكن

(باختصار) لتجربته في رئاسة البلدية لمدة ست سنوات قال الجمالي: «فوجئت بعد انتهاء ولايتي كرئيس للبلدية بحجم المحبة والتقدير من قبل الطرابلسيين تجاهي. الموضوع ليس شخصياً بقدر ما هو مؤسستاتي، خلال السنوات الست (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) عملنا بجد، كانت القضية الاجتماعية بشكل خاص موضوع اهتمامنا. انجزنا الكثير على مستوى البنى الفوقية والتحتية، ووضعنا رؤى للمدينة من أهمها خطة التنمية الاستراتيجية التي يمولها البنك الدولي وهي ستنتهي في نهاية العام الجاري».

هناك قضايا وانجازات كثيرة يمكن الحديث عنها، لكنني أود التوقف عند موضوعين، الاول هو: خطة التنمية الاستراتيجية التي وضعناها (اتحاد بلديات الفيحاء) خلال ستة أشهر بالتعاون مع اخصائيين، وقد عرضت الخطة، في ذلك الوقت، على الرئيس فؤاد السنورة، فكان رأيه انها غير مقنعة كونها تحمل توقيع ابن المدينة ولا توجد اي جهة محايدة وقعت على تقرير الخطة، وبناء على نصيحته ذهبت الى نيويورك وبعد مداولات حصلنا على مشاركة من البنك الدولي الذي وضع دراسة الخطة بمشاركة محلية ودولية، وهذه الخطة قاربت على الانتهاء».

الموضوع الثاني هو: الحدائق العامة التي اعتر بها لان اهميتها تكمن في ان طرابلس مدينة كثيفة سكانياً، فالمعدل الوسطي فيها يتجاوز ١٢ الفاً في الكيلومتر المربع، وقد ترتفع في بعض المناطق الى ٤٩ الفاً في الكيلومتر المربع، اي هناك حالة اختناق وليس هناك مساحة عامة مشتركة لدى الناس، ركزنا كثيراً على الحدائق العامة، فأنجزنا خمس حدائق واطلقنا العمل في ثلاث، اي سيكون في طرابلس ثمانى حدائق عامة في نهاية العام ٢٠١٠، وهناك خمس حدائق مبربوطة بملاعب تتيح للشباب ممارسة هواياتهم».

لماذا سحبت ترشيحي وحول سبب سحب ترشيحي عشية الانتخابات البلدية الاخيرة قال: «لم يترك لي اي مجال للاستمرار، فالتحالف الذي قام هو الاكبر في تاريخ المدينة ولم يحصل ما يشبهه من قبل. لم يكن من مجال لخوض المعركة وتسجيل ربح ولو بشكل محدود».

اما بخصوص الموقع الذي يجد نفسه فيه (المهندس، رئيس التجمع الوطني، رئيس الرابطة الثقافية، رئيس البلدية) فقال: «أنا أؤمن بدور المجتمع المدني المؤهل لان يلعب دوراً كبيراً في دفع المدينة قدماً نحو النهوض. ارى ان البلدية، كمؤسسة، هي جزء من المجتمع المدني وعموده الفقري. افترض ان دوري سيبقى قائماً في اطار المجتمع المدني سواء كنت في موقع قيادي او في موقع عادي ما حييت».

المنهج المعجل للشباب. ان تدرب البلدية في هذا المشروع ما بين ٥٠٠ الى ٧٥٠ متدرباً سنوياً فان ذلك يساهم في حل المشكلة على مدى بضع سنوات ما يؤدي الى انخفاض نسبة التسرب».

واوضح الجمالي ان البلدية «خصصت مبنى مستقلاً لأن الجهات الدولية التي تعاملت معنا في هذا المجال اكدت وجود حاجة الى ذلك، لان اي جهة دولية لا تستطيع تقديم مساهمة جدية الا بوجود ضمانة لاستمراريتها، اي وجود مؤسسة حقيقية داخل البلدية تتمتع بقدر من الاستقلالية، لذلك اقمنا هذا المبنى».

اعتقد ان التسرب المدرسي والخطوات التي بدأتها البلدية للتعاطي مع هذه المشكلة يشكّلان قضية رئيسية في حياة المدينة، وأمل ان يواصل المجلس الجديد ما بدأناه وان يطوره وينميها».

## لمحة عن الانجازات

وردأ على سؤال يتعلق بتقييمه

## «الطليلة»: الكهرباء

### أزمة وطن ومواطن

أصدر حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي بياناً حول أزمة الكهرباء جاء فيه: «ان الدولة هي المسؤولة عن هذا الخلل الذي سيتحول الى مشكلة اجتماعية كبرى اذا لم تحاول تدارك الموضوع، لقد سمعنا وزير الطاقة يصرح في مؤتمر صحافي يقول انه متعجب من استمرار وجود كهرباء في لبنان من تلك المولدات المهترئة ومتعجب من عدم انفجارها حتى الآن. فمن المسؤول عن استبدال هذه المولدات بمولدات حديثة، هناك فساد اداري، وهناك سوء في التوزيع، وهناك اهمال في المعالجة، وكل ذلك يقع على عاتق الدولة، ثم ان المواطن مسؤول عن قسم من هذا الخلل، وذلك عبر التهرب من دفع الفاتورة المستهلكة، وعبر سرقة التيار وعدم اعتباره هذه السرقة خللاً في مواطنيته وأخلاقه. كما اننا جميعاً مطالبون اليوم بعدم السكوت عن كل ما يجري في الكهرباء، واعتماد كافة أساليب النضال المطالب المنظم لتحويل حقوقنا المهذورة على مذبح مصالح الفاسدين والمنفعين».

على الحكومة الاسراع بتطبيق ما سماه وزير الطاقة الخطوات المستعجلة والفورية، وعدم التأخير كاستئجار البواخر المحتوية على المولدات الضخمة القادرة على تزويد الشبكة الكهربائية بقدرة نقل ٢٠٠ ميغاوات. ان التأخر في ايجاد الحلول غير مقبول لأن المواطن لم يعد قادراً على التحمل، على الحكومة ايصال البواخر المستأجرة الى المياه اللبنانية مقابل محطة دير عمار او الحريشة او زوق مصبح او الجية او محطة توليد الزهراني. على الدولة عدم قتل الوقت باستدراج العروض وتقديم قبولها للسماسرة والبطانة. لأن الدولة هي سبب الفساد والمطلوب منها معالجته بسرعة، وعلى الدولة ألا توصلنا الى المثل القائل: «اذا فسد الطعام فإننا نصلحه بالملح، فماذا نفعل اذا فسد الملح»؟؟؟

## سنة على رحيل غندور

### هل ينتخب مجلس إدارة «الغرفة» رئيسه قريباً؟

## خضر شحادة

عام مضى على مقتل رئيس مجلس ادارة غرفة التجارة والزراعة والصناعة في طرابلس والشمال عبدالله غندور، اي ان عاماً مضى والغرفة بلا رئيس. قيل الكثير عن الغرفة مثل: هل ينتخب الرئيس من المجلس الحالي، ام يجب انتخاب مجلس جديد بدل المجلس الحالي الذي مضى على انتخابه تسع سنوات؟ طرحت فكرة ان تعترف وزارة الوصاية (الاقتصاد) بالهيئة المنتخبة في ٢٠٠٥ وبالتالي تسمي الحكومة الاعضاء الثمانية الذين عليها تعيينهم ليكتمل عقد هذه الهيئة فتصبح مجلساً ينتخب له رئيساً.

جرى الحديث عن التوافق، او عن انتخابات توافقية تلي الانتخابات البلدية، وهذا قد مرت ثلاثة اشهر تقريباً على الانتخابات البلدية والوضع على ما هو عليه في الغرفة، فماذا بعد؟ مصادر مطلعة ذكرت لـ «التمدن» ان «هناك عوائق قانونية وقضائية تحول دون دعوة الهيئة العامة الى انتخابات جديدة نتيجة لانتخابات ٢٠٠٥ والتي لم يتم على اثرها تعيين

الاعضاء الثمانية من قبل مجلس الوزراء. النزاع القانوني هو بين الهيئتين الناجبة والمنتخبة والمجلس الحالي من جهة ووزارة الاقتصاد (منذ عهد الوزير السابق سامي حداد) من جهة ثانية، وهذا النزاع ما زال أمام القضاء حتى اليوم».

أضافت المصادر: «مجلس ٢٠٠١ لا نزاع عليه، وبعد انتخابات ٢٠٠٥ وتحديداً في ٢٠٠٦ اجتمعت الهيئة العامة، واكدت على استمرار مجلس ٢٠٠١ القيام بدوره الى ان تعين الحكومة الاعضاء الثمانية في مجلس ٢٠٠٥. والمجلس الحالي قانوني ومستمر بتوجيهات الهيئة العامة التي يستمد مجلس الادارة صلاحياته منها. وبحسب المرسوم ٣٦ سنة ١٩٦٧ فان المجلس يعتبر قانونياً ويمارس عمله حتى لو نقص ١١ عضواً من أصل ٢٤، والمجلس الحالي مؤلف من ٢٣ عضواً بعد وفاة الرئيس الراحل عبدالله غندور».

وعن اسباب عدم انتخاب رئيس بعد رحيل غندور قال المصدر: «لم ينتخب المجلس رئيساً لانه أراد وجود اجماع على شخص الرئيس، علماً ان القانون يعطيه الحق بانتخاب رئيس بالنصف زائداً واحداً، وخلال ١٥ يوماً من وفاة

او استقالة الرئيس. المجلس اعطى فرصة لمدة سنة، ولم يحصل اي توافق من القوى السياسية والمؤثرة على شخص الرئيس. واعتقد ان المجلس الحالي لن يتخلى عن مسؤولياته وسوف يعقد جلسة في وقت قريب لانتخاب رئيس كي لا يبقى المجلس دون رئيس وعرضه للرياح التي تتقاذفه».

اضاف: «ان رجال الاعمال عمليون وهم دائماً بمستوى المسؤولية، ولن يكونوا الا امانة على مؤسسة غرفة التجارة، وسوف يعملون على ايصال هيئة مكتب تستطيع قيادة الغرفة الى بر الامان».

وردأ على سؤال عن سبب عدم قيام المجلس القائم بدعوة الهيئة العامة لانتخاب هيئة منتخبة قال: «بحسب القانون لا يحق لهذا المجلس الدعوة الى انتخاب مجلس طالما انه دعا في العام ٢٠٠٥ الى انتخابات نتج عنها انتخاب هيئة منتخبة لم تتسلم مهامها وهي موضع نزاع قانوني. والغريب انه منذ العام ٢٠٠٦ لم يصدر اي حكم قضائي في النزاع القائم بين وزارة الاقتصاد والهيئة المنتخبة وبعض اعضاء اللائحة المنافسة في ٢٠٠٥».